السن والجريمة دراسة سوسيولوجية للأحياء السكنية موضوع سياسة الدولة للقضاء على السكن الصفيحي (مدينة مكناس نموذجا)

د. عبد الغفور الوالي **د. خالد الزغاري**
باحث في علم الاجتماع **باحث في علم الاجتماع**
جامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس المغرب

ملخص: من خلال دراسة ميدانية أجريناها على بعض الأحياء السكنية بمدينة مكناس، نهدف من خلالها فهم وتفسير مدى مساهمة متغير السن كأحد الخصائص الديموغرافية، في القيام ببعض السلوكات المنحرفة والجانحة. مبرزين حجم ونوع هذه السلوكات بالنظر إلى فترات العمر التي يمر منها الإنسان. سعيا منا لتحقيق هذا الهدف، اعتمدنا على المقاربة الكيفية، عبر إجراء عدد من المقابلات نصف الموجهة، مع عينة قصدية من ساكنة أحياء؛ عين الشبيك، برج مولاي عمر، ومرجان السكنى، كنموذج للأحياء السكنية موضوع سياسة الدولة للقضاء على السكن الصفيحي.
خلصت الدراسة إلى أن فئة الشباب هي الفئة العمرية الأكثر ارتباطا بظاهرة الانحراف والجنوح، خصوصا الممارسات العنيفة، التعاطي للمخدرات وكذا السرقة وسلوكات أخرى. في مقابل ذلك، لا يمكن نفي وجود هذه الظاهرة أيضا في صفوف الأحداث وكذا كبار السن، لكنها تختلف من حيث الكم والنوع، حسب كل مرحلة عمرية.
الكلمات المفتاحية: السن، السلوك المنحرف والجانح، المخالطة الفارقية، الأقران.

Age and Crime Sociological study of residential neighborhoods, the subject of the state's policy to eliminate shantytowns. (City of Meknes as a model)

Dr. Abdelghafour Louali **Dr. Khalid Zaghari**

Researcher in Sociology **Researcher in Sociology**

University of Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fez, Morocco

Abstract: Through a field study we conducted on some residential neighborhoods in the city of Meknes, we aim to understand and explain the extent to which the age variable as a demographic characteristic contributes to some deviant and delinquent behaviors. Highlighting the size and type of these behaviors in view of the life periods that a person passes through. In pursuit of this goal, we relied on a qualitative

approach, by conducting a number of semi-directed interviews, with an intentional sample of neighborhood residents; Ain Chebek, Borj Moulay Omar, and Marjan Assoukna, as a model for residential neighborhoods, the subject of the state's policy to eliminate slum housing. The study concluded that the youth group is the age group most associated with the phenomenon of deviance and delinquency, especially violent practices, drug abuse, theft and other behaviors. On the other hand, it is not possible to deny the existence of this phenomenon also among the juveniles as well as the elderly, but it differs in terms of quantity and type, according to each age stage.

Keywords: Age, Deviant and Delinquent Behavior, The Differential Association, Peers.

مقدمة

يعتبر السن متغيرا مركزيا في تحليل وفهم ظاهرة الجريمة، واستنادا إلى هذا المتغير، سيتم الكشف عن علاقته الارتباطية ببعض المتغيرات الدالة على بعض السلوكات المنحرفة أو الجانحة (الإجرامية) من داخل بعض الأحياء السكنية. تؤكد بعض الدراسات والإحصاءات الجنائية على علاقة الإجرام كمّا ونوعا بسن الإنسان، الذي تمر حياته بمراحل مختلفة، تتميز بخصائص معينة تتعلق بتكوينه العضوي والنفسي؛ مرحلة الطفولة، مرحلة المراهقة، مرحلة النضج ومرحلة الشيخوخة. حيث إن لكل مرحلة سماتها الخاصة التي تؤثر على سلوك الفرد. فعندما نقرأ مختلف الإحصائيات الرسمية المرتبطة بنسب عدد المجرمين (في كل من سجلات المحاكم، محاضر الشرطة والدرك، المؤسسات السجنية والإصلاحية....إلخ)، أو من خلال ملاحظاتنا اليومية لعدد من المنحرفين، سواء على مستوى الأحياء موضوع الدراسة بشكل خاص، أو على مستوى المدينة ككل بشكل عام، يتضح أنها لا تتوزع بشكل متساوٍ بين مختلف الفئات العمرية للمجتمع؛ حيث إن الفئتين العمريتين الأكثر إجراما وانحرافا في صفوفه هما فئتا الأحداث والشباب. وهو ما تؤكده أيضا بعض الدراسات والإحصائيات، سواء على المستوى المحلي، الوطني أو الدولي؛ فإذا أخذنا على سبيل المثال الدراسة الإحصائية المعمقة التي قام بها كل من الباحثين برات "Pratt" وكولين "Cullen" (Pratt and Cullen, 2005) والتي حاولت الكشف عن أثر متغير السن على الجريمة ضمن مجموعة من المحددات الكبرى، توصلت إلى أن فئة الشباب هي الفئة الأكثر مخالفة للقواعد الاجتماعية والقانونية، بالرغم من اختلاف أفرادها من حيث نوع الجريمة المرتكبة (Sampson and Lauritsen, 1994, P.9) كما أن هذه الفئة ذاتها هي الأكثر عددا في سجل الضحايا. نفس المعطى تم تسجيله كذلك من خلال المقابلات التي تم إجراؤها مع أفراد العينة أثناء زياراتنا المتكررة لميدان الدراسة؛ حيث اتضح أن الفئة العمرية الأكثر انتشارا هي

فئة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 18 و 29 سنة بنسبة (56,7%)، وهي نفسها الفئة الأكبر على مستوى الهرم السكاني لمدينة مكناس والتي بلغت نسبتها حسب آخر إحصاء للسكن والسكنى (المندوبية السامية للتخطيط، 2014) أكثر (64 %) من مجموع السكان الحضريين. وهذا ما يفسر كون هذه الأحياء موضوع الدراسة، الموسومة أصلا بارتفاع كثافتها السكانية إلى جانب أحياء أخرى من المدينة، كسيدي بابا، سيدي بوزكري، ويسلان، عين السلوكي وجه عروس....إلخ، خزانا ديموغرافيا لهذه الفئة العمرية. تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن الدور الذي يحدثه متغير السن في تفسير حجم ونوع السلوكات المنحرفة والجانحة ببعض الأحياء السكنية المستفيدة من سياسة الدولة للقضاء على السكن الصفيحي بمدينة مكناس، وذلك من خلال الإجابة على السؤال الإشكالي التالي: كيف تتوزع السلوكات المنحرفة والجانحة من داخل هذه الأحياء، وما هي طبيعة العلاقة التي تربطها بمتغير السن عند الأفراد المنحدرين من أحياء برج مولاي عمر، وعين الشبيك، ومرجان III ؟

01- منهجية الدراسة :

لتحقيق هذا الهدف، ونظرا لخصوصية موضوعنا، وصعوبة الولوج إلى عينته وكذا طبيعة إشكاليته ورهاناته، تم تبني منهج متكامل، يعتمد على معالجة وتحليل بعض المعطيات الكيفية بطريقة كمية، تستهدف من جهة وصف بعض المتغيرات المتعلقة بعينة ومجال الدراسة، و وصف بعض السلوكات الجانحة والمنحرفة لأفراد العينة، ثم من جهة ثانية الوقوف عند علاقات الارتباط بين هذه السلوكات وبين الفئات العمرية للمبحوثين[1]. بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد المنهج الكيفي المؤسس على خلفية إبستمولوجية تأويلية بغية الوصول إلى أكبر قدر من المعلومات النوعية التي يصعب الوصول إليها إذا تم اعتماد المقاربة الكمية.

02- عينة الدراسة:

أجري هذا البحث على عينة تتكون من 60 مبحوثا، ينحدرون من أحياء كل من؛ برج مولاي عمر، عين الشبك ومرجان III، باعتبارها أحياء كانت موضوع سياسة الدولة للقضاء على السكن الصفيحي. وقد تم ذلك من خلال عدد من **المقابلات نصف الموجهة** مع النزلاء الحاليين أو السابقين للمؤسسة السجنية أو مركز حماية الطفولة بمكناس، وكذا ممن سبق و ألقي عليهم القبض من طرف مؤسسة الشرطة. يوضح الجدول رقم (01) والرسم البياني رقم (01) طريقة توزيع أفراد العينة حسب الجنس والفئات العمرية كالتالي:

جدول رقم (01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس والفئات العمرية

1 - بهدف قياس علاقة الارتباط بين السلوكات الجانحة والمنحرفة وبين متغير الفئات العمرية، سوف يتم استخدام اختبار كاي تربيع للاستقلالية (Chi- square test) لقياس مدى استقلالية متغيرين فئويين؛ حيث أنه كلما انخفضت قيمة كاي تربيع كلما ارتفعت قيمة مستوى الدلالة عن القيمة الاحتمالية المحددة إحصائيا في (5%) مما يدل على عدم وجود علاقة ارتباط بين هذين المتغيرين والعكس صحيح، للمزيد من التفاصيل بخصوص هذا الأسلوب الإحصائي أنظر:

- Field, Andy, Discovering Statistics Using SPSS, Third edition, Sage, 2009, PP. 686- 724.

المتغيرات الشخصية		التكرارات	النسب المئوية
الجنس	الذكور	44	% 73,3
	الإناث	16	% 26,7
	المجموع	60	%100
الفئات العمرية	من 15 إلى 17 سنة	18	% 30
	من 18 إلى 29 سنة	34	% 56,7
	من 30 إلى 60 سنة	08	% 13,3
	المجموع	60	% 100

رسم بياني رقم (01): يوضح توزيع العينة حسب الجنس والفئات العمرية

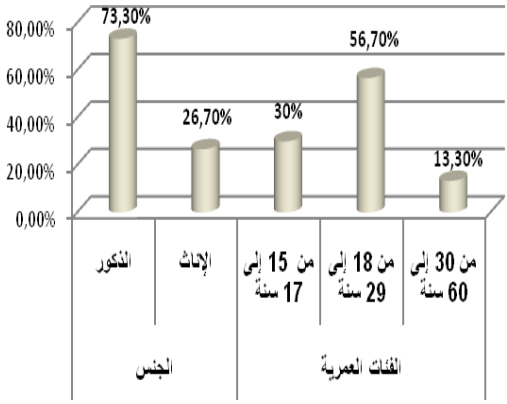

المصدر: معطيات من مقابلات مع المبحوثين سنة 2019.

عالية من خرق القواعد القانونية والاجتماعية (نتائج البحث الاستكشافي)، والذي تؤكده العديد من الإحصائيات الجنائية، التي توصلت إلى أن الذكور أكثر إجراما من الإناث، فإجرام الرجل يفوق إجرام المرأة بخمسة أمثال، بل تصل حسب البعض إلى عشرة أمثال (أحداف محمد، 2017، ص331).

أما بخصوص متغير السن فقد تم تقسيمه إلى ثلاث فئات عمرية؛ فئة لم تبلغ بعد سن الرشد الذي يتحدد ببلوغ 18 سنة ميلادية كاملة، وهي الفئة التي تضم أحداثا تتراوح أعمارهم ما بين 15 و17سنة، وتقدر نسبتها ب (30%) أغلبها كانت من نزلاء مركز حماية الطفولة (تم إيداعهم المؤسسة بقرار

وإناثا) يثقن فيهم ويشجعونهن على قبول الحديث معنا.

بخصوص البيانات الشخصية للمبحوثين، فقد جاءت المرتبة الأولى لفائدة الذكور بنسبة (73,3%) مقارنة مع نسبة الإناث التي سجلت (26,7 %) من مجموع أفراد العينة، ويعزى سبب هذا التفاوت بين الجنسين إلى صعوبة الوصول إلى الجنس الأنثوي[2]. لكن وفي مقابل ذلك، وجدنا أنفسنا أمام الذكور الذين يتسمون بنسبة

2- ترتبط هذه صعوبة بنوع الثقافة السائدة التي لا تتيح لنا كغرباء عن هذه الأحياء استجوابهن، وهذا أمر طبيعي إذا ما أخذنا الظروف التي أجريت فيها المقابلات، خصوصا وأن المدة الزمنية التي يتم فيها تسجيل كل مقابلة على حدى يتطلب ما يقارب ساعة ونصفا إلى ساعتين من الزمن. على عكس الذكور الأكثر قبولا أو بالأحرى إقبالا على المشاركة، فوضعهم الاجتماعي الذي يتيح إمكانية الالتقاء بهم وتبادل الحديث معهم كان ميسرا، عكس الإناث اللائي يرفضن الحديث في غياب وساطات (ذكورا

(02) والرسم البياني رقم (02) توزيع أفراد العينة حسب مجال السكن كالتالي:

رسم بياني رقم (02): يوضح مجال السكن عند أفراد العينة

مجال السكن	التكرارات	النسب المئوية
برج مولاي عمر	35	% 58,3
عين الشبيك	12	% 20
مرجان (III)	13	% 21,7
المجموع	60	% 100

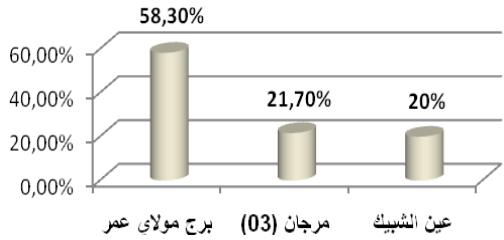

جدول رقم (02): يوضح مجال السكن عند أفراد العينة

المصدر: معطيات من مقابلات مع المبحوثين سنة 2019.

من قاضي الأحداث)، هذه الفئة تكون مسؤوليتها ناقصة بسبب عدم اكتمال تميزها. وفئة ثانية هي الفئة كاملة المسؤولية والمكتمل تميزها، الفئة النشيطة والقادرة على العمل. وتنقسم هذه الفئة إلى قسمين مرتبطين بطورين مختلفين لكل منهما خصائص معينة؛ طور الشباب أو النضج الباكر، ثم طور النضج الحقيقي. أعضاء القسم الأول تنحصر أعمارهم ما بين 18 و 29 سنة، وبلغت نسبتهم (56,7%) بينما أعضاء القسم الثاني المتراوحة أعمارهم ما بين 30 و 60 سنة، بلغت نسبتهم (13.3%).

03- مجال الدراسة:

لقد عملنا في هذه الدراسة على اختيار أحياء كل من؛ **برج مولاي عمر، عين الشبيك ومرجان III**، كمكان للبحث والتقصي، وكان الدافع إلى ذلك: كونها تمثل نموذجا للأحياء التي تعرف نسبة مهمة من الجريمة؛ أي أنها تمثل **نقطا سوداء** بالمفهوم الأمني، وكونها أيضا موضوع سياسة القضاء على أكبر شبكة دور صفيح؛ منها ما تمت إعادة هيكلتها في نفس المكان (برج مولاي عمر وجزء من عين الشبيك)، ومنها من كانت مكان استقبال نسبة مهمة من ساكنة دور الصفيح، مجهزة لهذا الغرض (جزء من عين الشبيك و حي مرجانIII). ويوضح كل من الجدول رقم

04- وصف السلوكات المنحرفة والجانحة:

تعرف هذه الأحياء جرائم متنوعة من حيث الحجم والشكل، وهو ما جعلها موصومة من طرف ساكنة المدينة من جهة وتعتبرها السلطات الأمنية نقطا سوداء من جهة ثانية. سنحاول هنا أن نشخص هذه الظاهرة، ليس اعتمادا على ما عايَناه خلال جولاتنا الاستطلاعية أو نزولنا المتكرر

للميدان فحسب، وإنما أيضا من خلال إجابات مبحوثينا عن السؤال المتعلق بطبيعة السلوكات المنحرفة والجانحة الأكثر انتشارا في الحي ؟ وقد توصلنا إلى ما يلي:

جدول رقم (03) السلوكات المنحرفة والجانحة للأفراد

السلوكات المنحرفة	التكرارات	النسب المئوية
تناول المخدرات	39	% 24,5
ممارسة العنف	38	% 23,9
السرقة	26	% 16,4
تناول الكحول	16	% 10,1
التجارة في المخدرات	15	% 9,4
التحرش والعمل الجنسي	11	% 6,9
التجارة في الكحول	8	% 5,0
الغياب والتسكع	6	% 3,8
المجموع	159	% 100,0

رسم بياني رقم (03): يوضح أنواع السلوكات الجانحة والمنحرفة للأفراد

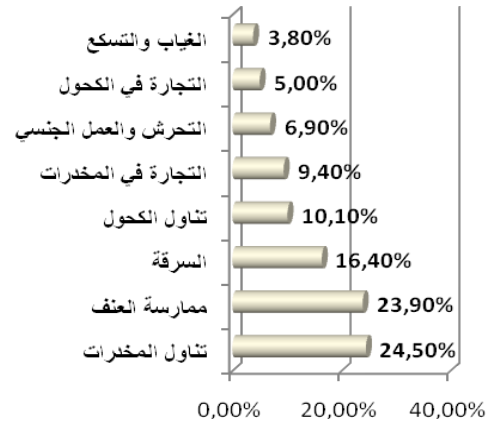

المصدر: معطيات من مقابلات مع المبحوثين سنة 2019

تشير نتائج الجدول والرسم البياني رقم (03) إلى تصنيف السلوكات المنحرفة والجانحة التي صرح المبحوثون بارتكابها، طبيعة صياغة هذا السؤال تسمح للمبحوث أن يصرح بأكثر من سلوك واحد؛ حيث أن عدد التصريحات المتعلقة بأنواع السلوكات الانحرافية والجانحة بلغت (159) وهو عدد يفوق عدد المبحوثين البالغ (60) مبحوثا، ونظرا لتعدد السلوكات وتداخلها في الحالة الواحدة، فقد تم إجراء "اختبار **تورف" "TURF Analysis"** [3] لتحديد طبيعة السلوكات المتصدرة للترتيب حسب الخيارات المعبرة عن هذه السلوكات، عوض تحديد طبيعتها حسب عدد الأشخاص. ويوضح الجدول رقم (04) طبيعة السلوكات المتصدرة؛ سواء في حالة

3- يمكن ترجمة هذا الأسلوب الإحصائي بإجمالي الوصول غير المكرر والتكرارات (Total Unduplicated Reach and Frequency)؛ حيث يستعمل لحساب الاختيارات أو الاستجابات المتعددة والمتداخلة عند المبحوثين، للمزيد من التفاصيل بخصوص هذا الأسلوب الإحصائي أنظر:

- Program Data IBM SPSS Statistics, version 23.

"أعلى سلوك" ممثل في تناول المخدرات بنسبة (24,5%) و"أعلى سلوكين" ممثلة في ممارسة العنف وتناول المخدرات بنسبة (48,4 %)، ثم "ثلاث أعلى سلوكات" متصدرة ممثلة في السرقة، وتناول المخدرات، وممارسة العنف بنسبة (64,8 %)؛ وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن كل مبحوث يمارس في نفس الوقت أكثر من سلوك أو سلوكين جانحين على الأقل. وهو ما يوضحه الجدول رقم (04) التالي:

جدول رقم (04): طبيعة مستوى السلوكات المنحرفة

مستوى السلوكات المنحرفة	طبيعتها	التكرارات	نسبة الوصول
أكثر سلوك	تناول المخدرات	39	% 24,5
أكثر سلوكين	ممارسة العنف و تناول المخدرات	77	% 48,4
أكثر ثلاث سلوكات	السرقة و تناول المخدرات وممارسة العنف	103	% 64,8

المصدر: معطيات من مقابلات مع المبحوثين سنة 2019

05- نتائج الدراسة:

بعد أن تم استعراض بعض التحليلات الوصفية المتعلقة بعينة ومجال الدراسة وكذا وصف طبيعة السلوكات المنحرفة التي صرح المبحوثون باقترافها، سنحاول في هذا المحور أن نقتصر على عرض النتائج التي تشمل أكثر السلوكات الجانحة التي ترددت عند أفراد العينة وربطها بمتغير الفئات العمرية، وهي ممارسة العنف والتعاطي للمخدرات تجارة واستهلاكا، ونظرا لكون البيانات المتعلقة بهذين المتغيرين عبارة عن بيانات فئوية، فإنه سيتم تخصيص اختبار كاي تربيع لهذا الغرض لدراسة طبيعة العلاقة التي تربط بينهما.

أ- السن وممارسة العنف:

جدول رقم (05): يبين ممارسة العنف حسب الفئات العمرية

ممارسة العنف	وجود سلوكات عنفية		عدم وجود سلوكات عنفية		المجموع	
الفئات العمرية	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
من 15 إلى 17	12	% 66,7	6	% 33,3	18	% 100,0
من 18 إلى 29	24	% 70,6	10	% 29,4	34	% 100,0
من 30 إلى 60	2	% 25,0	6	% 75,0	8	% 100,0
المجموع	38	% 63,3	22	% 36,7	60	% 100,0

قيمة كاي تربيع	5,919
قيمة مستوى الدلالة	0,052

تشير نتائج الجدول أعلاه، أن هناك ارتفاعا في نسبة السلوكات العنيفة عند أغلب المبحوثين من مختلف الفئات العمرية بمجموع (63,3 %)، وأن الفئتين العمريتين الأولى والثانية أكثر ميلا إلى ممارسة السلوكات العنيفة بقيمة (66,7 %) و(70,6 %) على التوالي مقارنة مع الفئة العمرية من (30)سنة إلى (60) سنة (25 %)؛ حيث أن هذا الفرق في انخفاض درجة السلوكات العنيفة عند الفئة العمرية الثالثة، هو الذي تسبب في وجود علاقة ارتباط بين متغير الفئات العمرية ومتغير ممارسة العنف بقيمة (5,919)، وتدل هذه القيمة المنخفضة لكاي تربيع على وجود سلوكات عنيفة حتى عند الأفراد الذين بلغوا (30) سنة أو أكثر، وأن الأمر ليس مقتصرا فقط على الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15) سنة و (29) سنة، ومنه يمكن الاستنتاج أنه لا يمكن الاستناد إلى هذه الدلالة المنخفضة (0,052) للحكم على أن السلوكات العنيفة لا تجد لها مكانا بعد مرحلة الثلاثين سنة.

ب- السن وتناول المخدرات:

جدول رقم (06): يبين تناول المخدرات حسب الفئات العمرية

تناول المخدرات	الاستهلاك		عدم الاستهلاك		المجموع	
الفئات العمرية	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
من 15 إلى 17	10	% 55,6	8	% 44,4	18	100,0 %
من 18 إلى 29	23	% 67,6	11	% 32,4	34	100,0 %
من 30 إلى 60	6	% 75,0	2	% 25,0	8	100,0 %
المجموع	39	% 65,0	21	% 35,0	60	100,0 %
قيمة كاي تربيع	1,162					
قيمة مستوى الدلالة	0,559					

إن أغلبية المبحوثين الذين تم استجوابهم يتناولون المخدرات بنسبة (65 %)؛ حيث إن هذه النسبة الكلية تتوزع بشكل متقارب بين المبحوثين من مختلف الفئات العمرية، مما نتج عنه غياب علاقة الارتباط بين المتغيرين؛ حيث تتجلى استقلالية هذين المتغيرين في قيمة كاي تربيع المنخفضة جدا (1,162) ومستوى الدلالة المرتفع (0,559) وهي أكبر بكثير من القيمة الاحتمالية المحددة إحصائيا في (5%)؛ مما يعني أن متغير العمر بفئاته المختلفة لا يفسر التفاوتات التي يمكن أن تحدث على مستوى استهلاك المخدرات، وأن الفئات العمرية الثلاث يغلب عليها طابع التوازن في علاقتها بتناول المخدرات.

ج- السن وتجارة المخدرات:

جدول رقم (07): يبين الاتجار في المخدرات حسب الفئات العمرية

الاتجار في المخدرات	الاتجار		عدم الاتجار		المجموع	
الفئات العمرية	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
من 15 إلى 17	3	% 16,7	15	% 83,3	18	% 100,0
من 18 إلى 29	7	% 20,6	27	% 79,4	34	% 100,0
من 30 إلى 60	5	% 62,5	3	% 37,5	8	% 100,0
المجموع	15	% 25,0	45	% 75,0	60	% 100,0
قيمة كاي تربيع	7,020					
قيمة مستوى الدلالة	0,03					

إن تصريح أغلبية المبحوثين أنهم مدمنين على تناول المخدرات بنسبة (65 %) كما سبقت الإشارة لذلك مع نتائج الجدول رقم (06) لا ينسجم مع قضية اتجارهم فيها. وهذا ما تؤكده نتائج الجدول رقم (07) بحيث أن غالبية المبحوثين لا يتاجرون في المخدرات (75 %)، ويتجلى ذلك بالخصوص في الفئتين العمريتين الأولى والثانية[4]، باستثناء الفئة العمرية من (30) سنة إلى (60) سنة (62,5 %)؛ حيث تسبب هذا الاستثناء بوجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين بقيمة (7,020)، هذه العلاقة حتى وإن كانت منخفضة إلا أنها تدل على أن عملية الاتجار في المخدرات ترتبط بالفئات العمرية التي راكمت عدة تجارب وخبرات في هذا المجال.

06- تفسير ومناقشة النتائج :

يعتبر العمر متغيرا مركزيا في تحليل وفهم ظاهرة الجريمة، وقد أكدت العديد من الدراسات والإحصاءات الجنائية على علاقة الإجرام كمّا ونوعا بسن الإنسان الذي تمر حياته بمراحل مختلفة، وتتميز بخصائص معينة تتعلق بتكوينه العضوي والنفسي؛ مرحلة الطفولة، مرحلة المراهقة، مرحلة النضج ومرحلة الشيخوخة، ولكل مرحلة سماتها الخاصة التي تؤثر على سلوك الفرد.

فعندما نقرأ مختلف الإحصائيات الرسمية المرتبطة بنسب عدد المجرمين (في كل من سجلات المحاكم، محاضر الشرطة والدرك، المؤسسات السجنية والإصلاحية....)، أو من خلال ملاحظاتنا اليومية لعدد المنحرفين، سواء على مستوى هذه الأحياء موضوع الدراسة بشكل خاص، أو على مستوى المدينة ككل بشكل عام، يتضح أنها لا تتوزع بشكل متساوٍ بين مختلف الفئات العمرية للمجتمع. فالفئتان العمريتان الأكثر إجراما وانحرافا في صفوفه هما فئتا الأحداث والشباب، وهو ما تؤكده أيضا جل الدراسات والإحصائيات، سواء على المستوى المحلي،

4 - تنحصر مهمة هاتين الفئتين العمريتين في بعض المهام الثانوية كالحراسة تحسبا لأي تدخل أمني وتلفيف البضاعة في ملفوفات بلاستيكية، وكذا في دور الوساطة بين التجار والزبائن، ومهام أخرى لقلة خبرتهم في هذا المجال.

الوطني أو الدولي، فإذا أخذنا على سبيل المثال الدراسة الإحصائية المعمقة التي قام بها كل من برات وكولين (Pratt and Cullen, 2005)، والتي حاولت الكشف عن أثر متغير السن على الجريمة ضمن مجموعة من المحددات الكبرى، توصلت إلى أن فئة الشباب هي الفئة الأكثر مخالفة للقواعد الاجتماعية والقانونية بالرغم من اختلاف أفرادها من حيث نوع الجريمة المرتكبة من جهة، والأكثر عددا في سجل الضحايا من جهة ثانية. نفس المعطى تم تسجيله أيضا بالنسبة لعينة دراستنا؛ فمن خلال المعطيات التي توصلنا إليها عن طريق مبحوثينا وكذا من خلال ما سجلناه من ملاحظات أثناء زياراتنا المتكررة لميدان الدراسة، يتضح أن الفئة العمرية الأكثر انتشارا في مجال الدراسة هي فئة الشباب. قياسا على ذلك، يمكن أن نقول أن هذه الفئة العمرية المحتمل انزلاقها في براثين الانحراف والجريمة تتمركز بشكل أكبر في هذا النوع من الأحياء المكتظة إلى جانب أحياء أخرى لها نفس الخاصية؛ كسيدي بابا، سيدي بوزكري، ويسلان، عين السلوكي وجه عروس....إلخ.

إن العمر هو أحد العوامل المفسرة لتغير بنياتنا الجسدية والجسمية مع مرور الزمن، تغير قد ينتج عنه إمكانيات محدودة وقيود جديدة، هو كذلك أحد المؤشرات القوية للسلوك البشري الذي يرتبط بمتغيرات تهم؛ مستويات النضج العقلي، التطورات النفسية والمعرفية والوجدانية، وكذا مستوى نمو الأحكام الخلقية التي تحدث عنها كولبرغ في نظريته [5].....إلخ. هي متغيرات ذات الصلة بالرغبة في ممارسة أي سلوك كيف ما كان نوعه، ومنه السلوك المنحرف أو الجانح، كما أنها أيضا ذات الصلة بالوضع المهني والمستوى الاقتصادي للأفراد. ولا شك في أن العمر يؤخذ كذلك بعين الاعتبار في اتخاذ أي قرار من عدمه، وخصوصا في مسألة ارتكاب الفعل الجرمي، بل إن كل الأنشطة اليومية التي نشارك فيها، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بعمرنا البيولوجي، سواء كانت عادات استهلاكية، هوايات أو خيارات برامجنا التلفزية.. ...إلخ. هكذا "تحدد بقوة"، كل هذه الأنشطة حسب الفئة العمرية التي ننتمي إليها (Foot, 1996)، وهو ما سينطبق أيضا على الاختيارات ذات الصلة بالقضايا الجنائية. لهذا الغرض، تم العمل على تقسيم فترات العمر بدلالة حجم و نوع الجريمة التي يقترفها كالآتي:

في مرحلة الطفولة، أي قبل سن ثمان أو تسع سنوات، نادرا ما يقترف الأحداث جنحا بالمفهوم القانوني، وفي حالة وقوعها فهي في العادة لا يتم تسجلها ضمن الإحصائيات الجنائية خلال هذه المرحلة، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف التكوين الفيزيزلوجي وضعف علاقاتهم الاجتماعية والاحتكاك مع العالم الخارجي من جهة، ومن جهة ثانية فأغلب التشريعات لا تعتبر الطفل مسؤولا جنائيا عن الأفعال التي يرتكبها خلال هذه المرحلة، وهذا هو سبب عدم تضمينها في الإحصائيات الجنائية (أحداف محمد، 2017، ص350). لكن مع مرحلة المراهقة، غالبا ما نكون

5- النمو الخلقي هو أحد مظاهر التطبيع الاجتماعي، و هو العملية التي يتعلم بها الطفل مسايرة توقعات المجتمع والثقافة التي يعيش فيها، للمزيد من التفاصيل بخصوص ذلك أنظر:

أمام مرحلة انفجار جنحي وانحرافي والتي تكون لحسن الحظ وفي غالب الأحيان مرحلة عابرة، فالسلوك الإجرامي يأخذ أبعاده الحقيقية في الواقع ابتداء من سن الثانية عشر تقريبا، و يزداد بأعداد نسبية مع التقدم في السن إلى غاية الثامنة عشرة (أحداف محمد، 2017، ص351) وهذا ما أكدته العديد من الدراسات التي أظهرت بأن الجنوح يبتدئ مع بداية المراهقة ليصل أوجه مع سن السابعة أو الثامنة عشر، ويبدأ بالانخفاض تدريجيا حسب ما خلص إليه مارك أويميت "Marc Ouimet" وآتيين بليس "Etienne Blais" في دراستهما حول التأثير الديموغرافي على توجهات الجريمة بكيبيك ما بين سنوات 1962 و 1999[6].

إن **فترة المراهقة** هي من أصعب الفترات التي يمر منها الإنسان، فهي مرحلة انتقالية من الطفولة إلى الشباب، تملأها الاضطرابات والثورة على سلطة الأهل، يطرأ فيها على الحدث تغيرات عضوية ونفسية، يكون لها الأثر الكبير على سلوكه الذي يصبح عنيفا، وهو ما يفسره علماء النفس بالسلوك الجامح والعنيف للمراهقين وصعوبة تأقلمهم مع المجتمع بسبب تلك التغيرات الطارئة. من بين تلك التغييرات التي يتعرض لها الفرد نذكر؛ زيادة القوة البدنية، التغيير في إفراز بعض الغدد التي تؤثر في رغبته، والاتجاه نحو الانطلاق خارج الأسرة والتمرد على القيود المفروضة عليه رغبة منه في التعبير عن شخصيته.

تعرف المراهقة بكونها مرحلة تتميز بالهشاشة والقابلية للتأثر والحاجة إلى التوافق بسبب الفجوة الفاصلة، بين مستويات نمو الجوانب المعرفية والجوانب العاطفية - الوجدانية والسلوكية في الشخصية. وعليه، فإن فهم السلوك السوي والشاذ لدى المراهق يحتاج إلى معرفة درجة التناسق أو التفاوت في نمو نظم الشخصية، أي أنه يمكن فهم النمو السليم خلال هذه المرحلة على أنه نتيجة التنسيق بين الأنشطة والقدرات العقلية والعاطفية-الوجدانية والسلوكية، في حين أن الاضطرابات النفسية وما يرتبط بها من سلوكات شاذة قد يعود السبب فيها إلى صعوبة التنسيق بين تلك العمليات.

ترتبط هذه المرحلة من الناحية النوعية بارتكاب جرائم السرقة والتي تحظى بالنصيب الأكبر، إلى جانب جرائم العنف البدني، وكذا ارتكاب جرائم الاعتداء على العرض (عبد الستار فوزية، 1972، ص99) وهي نفس المعطيات التي توصلنا إليها في دراسة سابقة تهم الأحداث نزلاء مركز حماية الطفولة بمكناس (الوالي عبد الغفور، 2013، ص85)؛ حيث أبانت إحصائيات سجل الأحداث بنفس المركز في تلك الفترة (2013-2008) على أن جنح السرقة والسرقة الموصوفة،

- Kohlberg, Lawrence (1981), Essays on moral development: The philosophy of moral development. Moral stages and the idea of justice, San Francisco: Harper and Row Publishers.

6 -Les résultats de cette étude furent présentés lors du Colloque de l'Association internationale des criminologues de langue française (AICLF) tenu à Montréal en août 2000.Cette recherche a été rendue possible grâce à une subvention du Conseil de recherches en sciences humaines du Canada (CRSH).

الضرب والجرح، الضرب والجرح بالسلاح، الاغتصاب، إلى جانب حيازة المخدرات وتناول الكحول، هي الأكثر ارتكابا في صفوف هؤلاء الأحداث.

وهي نفسها، النتائج التي تؤكدها معطيات و إحصائيات جديدة تم الحصول عليها من مركز حماية الطفولة بمكناس والمتعلقة بالفترة الممتدة ما بين سنتي 2015 و 2018، والتي يوضحها المبيان رقم (04) التالي:

رسم بياني رقم (04) : توزيع عدد الجنح المرتكبة من طرف نزلاء مركز حماية الطفولة بمكناس في الفترة الممتدة ما بين 2015 و 201.

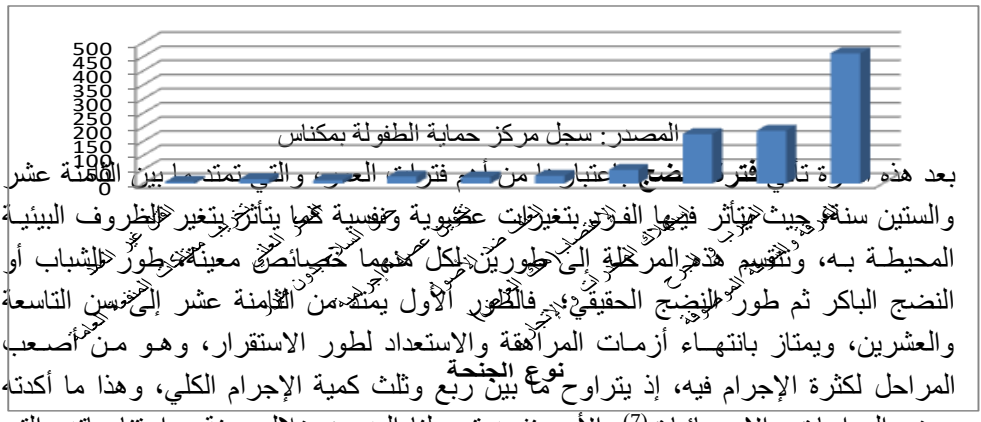

بعد هذه المرحلة تأتي **فترة النضج** باعتبارها من أهم فترات العمر والتي تمتد ما بين الثامنة عشر والستين سنة، حيث يتأثر فيها الفرد بتغيرات عضوية ونفسية كما يتأثر بتغير الظروف البيئية المحيطة به، وتنقسم هذه المرحلة إلى طورين لكل منهما خصائص معينة، طور الشباب أو النضج الباكر ثم طور النضج الحقيقي، فالطور الأول يمتد من الثامنة عشر إلى التاسعة والعشرين، ويمتاز بانتهاء أزمات المراهقة والاستعداد لطور الاستقرار، وهو من أصعب المراحل لكثرة الإجرام فيه، إذ يتراوح ما بين ربع وثلث كمية الإجرام الكلي، وهذا ما أكدته بعض الدراسات والإحصائيات[7]. الأمر نفسه توصلنا إليه من خلال عينة دراستنا هاته والتي تهيمن فيها هذه المرحلة العمرية مقارنة بالمراحل العمرية الأخرى إذ تبلغ أكثر من نصف العينة كما سبقت الإشارة لذلك. أما الطور الثاني، فيمتد من الثلاثين إلى الستين سنة، ويمتاز بظهور جرائم أخرى إلى جانب التعاطي للمخدرات تجارة واستهلاكا، كالسرقة وخيانة الأمانة وجرائم النصب والاعتداء على الشرف.

نوع الجنحة

إن هذه الفترة من العمر بطوريها هي مرحلة جد حساسة على مستوى مختلف التحولات والميكانيزمات الاجتماعية، ومن تم تعتبر محلالا أو مدخلا لدراسة وفهم طبيعة التحولات الجارية في مجتمع من المجتمعات. من هذا المنطلق يصبح كل رفض للنسق الاجتماعي وكل خلل وظيفي في نسق الشخصية أو نسق الفعل في هذه المرحلة العمرية، وبالخصوص مرحلة بناء الشخصية مسألة جد خطيرة، إذ يسهل بناء تمثلات حول مجتمع افتراضي يلبي متطلبات وحاجيات وأحلام هذه الشريحة، وسرعان ما تتحول هذه التمثلات إلى أفكار ورغبات تفرض شروطا اجتماعية

7 - للمزيد من التوضيح أنظر:
- أحداف محمد (2017)، علم الإجرام النظريات العلمية، والسلوك الإجرامي، مطبعة وراقة سجلماسة، الطبعة الثالثة.
- Pratt T.C. and Cullen F.T (2005) « Assessing macro-level predictors and theories of crime: A meta-analysis», Crime and Justice. A Review of Research, vol. 32.

معينة على مرورها من الفعل الافتراضي الرمزي إلى الفعل المادي، وكلما كانت المسافة البنائية بين المجتمع الذي يعيش فيه المراهق والشاب في الواقع وبين المجتمع الافتراضي أو المبني كبيرة، كلما كانت حالات الأنوميا الاجتماعية أكثر حدة، أي حالات الرفض الاجتماعي وحالات العنف والصراع الدموي، ومن تم يتحول المجتمع من حالة التوازن إلى حالة الصراع. إن مفهوم الأنومية "anomie" أو اللامعيارية الذي اعتبره دوركهايم Durkheim سببا للانحراف الاجتماعي؛ يعني حالة اللاقانون أو اللانظام الذي يجد الفرد نفسه فيه إلى جانب افتقاره إلى قاعدة أو معيار لسلوكه السوي أو النمطي مقارنة مع السلوك غير السوي أو اللانمطي، وهذه الحالة غالبا ما تنتج عن الصراع أو التناقض الذي يعيشه الفرد في علاقاته الاجتماعية، وخاصة المتطلبات والواجبات الاجتماعية للحياة اليومية وفق ماجاءت به نظرية التوتر لميرتون، بحيث تعبر الأنوميا عن أزمة وحاجة العلاقات الاجتماعية للقيم التي تحفظ لها تناسقها ووظيفتها، مما ينعكس على الفرد ويدفعه إلى العزلة عن المجتمع، وربما إلى معاداته (التمرد) مادام أنه ليس هناك لا معيار ولا قاعدة تقوم بدور الضبط الاجتماعي (كاره مصطفى عبد المجيد، 1985، ص242) لكن لتجاوز هذا الوضع، لابد من محاولات لامتصاص هذا الرفض وهذا التوتر إما بطرق تربوية أو ردعية أو هما معا، ويبقى الوسيط العلائقي بين مدخلات التوتر والرفض من جهة وترشيد هذا الرفض وهذا اللاتجاوب الاجتماعي الذي يقع بين الفرد والمجتمع من جهة أخرى هو المؤسسات الاجتماعية بمختلف تموقعاتها، فهي الموكّل إليها تصريف الحاجيات والمتطلبات وترشيد الفعل وفق الأداء الوظيفي الناجح لكافة الأنساق، بما يضمن التطبيع والانضباط من طرف الكل، ومن بين هذه المؤسسات نجد: الأسرة، المدرسة، الجامعة، الحزب، الجمعيات، السجون، مراكز حماية الطفولة والمؤسسات الإصلاحية....إلخ.

وأخيرا فترة **الشيخوخة** أو كبر السن والتي تبدأ بعد سن الستين فما فوق، تتميز بتغيرات عضوية ونفسية تصطحبها تغييرات في الظروف البيئية التي يعيش فيها الفرد، وفي هذه المرحلة، تبدأ القوى البدنية في التراجع ويتعرض الجسم غالبا لبعض الأمراض، ويمثل الإجرام في هذه المرحلة أقل نسبة من جميع مراحل العمر الأخرى، باستثناء مرحلة الطفولة. أما من حيث نوع الجرائم، فتكثر جرائم القذف والسب والذم والقدح، مع التوجه لانحراف في اتجاه الغريزة الجنسية، مما يدفع إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على العرض قد يكون الضحية فيها طفلا أو قاصرا أحيانا، الأمر الذي كشفت عنه العديد من وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في كثير من الحالات.

إن متغير السن يدخل كمحدد لتشكيل جماعات الأقران، هذه الجماعات تحتك بظاهرة الانحراف والجريمة إما بشكل مباشر، من خلال انغماس أفرادها وممارستهم للسلوكات المعادية لقواميس ومعايير المجتمع، هم فاعلون من داخل هذا الحقل الانحرافي أو الإجرامي إن صح التعبير. فالأقران المنتمون لهذه الجماعة تجد منهم من يمارس هذه السلوكات بشكل متقطع كلما سنحت لهم الفرصة بذلك حسب الإمكانيات المتوفرة، ومنهم من يحترفها و يعتبرها مهنته، بمعنى أنه مدمن عليها و مستمر في ممارستها، بل و تظل شغله الشاغل، حسب ما صرح به أفراد العينة وما تمت

ملاحظته ميدانيا. علما أن تواجدهم ضمن ثلة من الأقران قد يكون عاملا محفزا لذلك للقيام والتفاخر بها كبطولات قد تمنح فاعلها رأسمال اجتماعي من داخل تلك الجماعة، فيصبح الانحراف والجنوح بذلك أسلوب حياة بتعبير جورج زيمل. أو بشكل غير مباشر من خلال الاحتكاك اليومي لهذه الفئة من الشباب والأحداث بآخرين من نفس سنهم أو يقرب، (أقران) لم يسبق لهم أن قاموا بتلك السلوكات، لكن اكتسبوا نظريا ثقافة فرعية عن طريق تكوين رصيد معرفي وسلوكي جراء الاحتكاك اليومي والمباشر بهم عبر تقاسم نفس المجال (المسكن، الشارع، المؤسسة التعليمية، وأماكن قضاء وقت الفراغ....)، وهذا ما أطلق عليه إدوين سذرلاند بالمخالطة الفارقية. سلوكات لم تبلغ بعد مرحلة الأجرأة والتنفيذ لتواجدها في حالة كمون وكأنها قنبلة موقوتة، تنتظر الظروف والفرصة المناسبة لانفجارها. إن عملية احتكاك الفئتين معا عبر التفاعل المباشر والتواصل الشخصي تيسر تعلم سبل الانحراف والجريمة. **فالمخالطة الفارقية** كنظرية تبناها سذرلاند تذهب إلى أن السلوك المنحرف يكتسب بالتعلم الذي يتم عن طريق مخالطة الآخرين إذا ما توفرت شروط معينة. يتعلم الجانح السلوك المنحرف (الجريمة) ضمن جماعة محصورة تتميز بالعلاقات المباشرة والشخصية، بحيث يتدرب الفرد على هذا السلوك عن طريق تفاعله المباشر مع الأفراد الآخرين وتواصله الشخصي معهم أو عن طريق المثال أو القدوة، ولذلك فوسائل الإعلام مثلا حسب **سذرلاند Sutherland** لا تساهم إلا بدور ثانوي في تكوين السلوك الانحرافي (الجريمة) لغياب ذلك التواصل المباشر. هنا يجب أن نشير إلى أن حدة الاحتكاك بالأطفال والشباب في هذه الأحياء موضوع الدراسة ومثيلاتها، تكون قوية نظرا لغياب فضاءات قضاء وقت الفراغ كالمتنفسات الترفيهية، والرياضية وكذا التثقيفية والتي يكون البديل عنها الشارع والمقاهي وقاعات اللعب التي تعج بكل أشكال الانحراف والمنحرفين. ارتباطا بذلك فإن تفسير الانحراف والجنوح يمكن مرده إلى سوء استثمار الطفل لوقت فراغه في ظل غياب الوسائل الترويحية الصحية المناسبة في الأحياء، مما يجعلهم يتجهون نحو أوكار وفضاءات الجنوح كما وصفها كليفورد شو، وهنا تتكون تلك الثقافة الانحرافية.

يشمل التدرب على الإجرام تعلم تقنيات وأساليب ارتكاب الجريمة، أساليب منها ما هو بسيط ومنها ماهو معقد، يتم توجيه دوافع الفرد و ميولاته نحوها حسب خصائص المرحلة العمرية التي يعيشها. في منطق تلك النظرية السالفة الذكر، يشمل تعلم السلوك الإجرامي أمرين؛ أولا تعلم فن الجريمة، أي وسائل ارتكابها، و ثانيا توجيهها نحو البواعث والميول الغريزية والتبرير العقلاني لهذا السلوك. مفهوم (تبرير السلوك) وفي ظل هذه الظروف يجد الفرد نفسه في منطقة **الحدود /اللاحدود "Frontières d'être"** منتميا إلى جماعتين؛ الأولى تؤكد على ضرورة احترام القانون والثانية تميل إلى خرق القانون وعدم احترامه، ويصبح الفرد مجرما عندما تطغى عليه التفسيرات المضادة للقانون على التفسيرات التي تدعو إلى احترامه. هنا يتوقف التوجيه الخاص للبواعث والميول الغريزية على ما إذا كان تفسير الأفراد للنصوص الجنائية والقواعد الاجتماعية متفقا مع القانون وقواعد المجتمع أم مخالفا لهما، فقد يختلط الشخص بأفراد يفسرون القواعد القانونية والاجتماعية بطريقة موحدة باعتبار تلك النصوص متضمنة قواعد سلوك واجبة

الاحترام (هنا لا ينزلق في براثين الانحراف والجنوح)، وقد يجد نفسه في أحيان أخرى محاطاً بأفراد لا يحترمون هذه القواعد، يتجاهلونها ومستهترين بها، فيندفع في تيار الجريمة حينما يحبذ مثل هذا التفسير. من بين تلك التفسيرات أيضا هناك من اعتبرها ردة فعل طبيعية لواقع اجتماعي يعيشون فيه، كسرقة بعض الأثرياء أو تخريب ممتلكات الدولة لاستفزازها وإثارة انتباهها، سلوكات اعتبرها دوركهايم ضرورية ولا غنى عنها لإحداث التغيير الاجتماعي، فبدونها يصاب المجتمع بنوع من الركود، والمجرم وفق هذا المنطق لا يعد عنصرا مشوشا، بقدر ما يمكن اعتباره مساهما في توازن الحياة الاجتماعية (Faget Jacques, 2007, PP.28- 29).

من خلال التحليل أعلاه خلصنا إلى وجود فئتين من داخل نفس جماعة الأقران وهما؛ المنحرفة والجانحة أو غير المنحرفة أو جانحة ولكن لها استعداد للقيام بذلك، لكن السؤال المطروح والذي يقتضي منا إجابة من خلال بحث و تقصّ هو هل كل أفراد مجتمع الدراسة يرتبطون بالظاهرة الانحرافية والإجرامية بشكل مباشر أو غير مباشر، أم أن هناك استثناءات؟ الغاية من هذا السؤال هو محاولة الكشف عن ما إذا كانت هناك فئة ثالثة من داخل نفس جماعة الأقران في هذه الأحياء موضوع الدراسة، تمتلك مقاومة فكرية لعدم التسلح بأفكار وقيم الجماعات الجانحة رغم ما تعانيه من ظروف وشروط اجتماعية وثقافية واقتصادية ومجالية. سؤال حاولنا أن نجيب عنه من خلال البحث والتقصي، الذي مكننا من الوصول إلى وجود مجموعة من الأحداث والشباب الذين ينتمون إلى نفس جماعات الأقران، لكنهم بعيدون كل البعد عن السقوط في براثن هذه الظاهرة، يستنكرونها بشدة، بل يعتبرون طريقها أول خطوات الفشل في الحياة. هي فئة احتككنا ببعض أفرادها كثيرا، خصوصا المنتمية منهم لحيي برج مولاي عمر وعين الشبيك؛ إنهم بعض تلاميذ المستوى الثانوي التأهيلي. فبالرغم من قلتهم، فهم متميزون على عدة مستويات؛ سلوكا وأخلاقا وتحصيلا دراسيا، تحمل همّ التخلص من الوصم الاجتماعي الذي طالهم كأشخاص ينتمون جغرافيا إلى أحياء تعتبر نقطا سوداء في نظر المؤسسة الأمنية وسكان المدينة، بل وعلى العكس من ذلك يحاولون تقديم صور إيجابية عن ذواتهم كاستثناءات من داخل هذا المجال. هذه الرغبة في الانسلاخ من جلد هذا المجتمع المعطوب اجتماعيا كما وصفوه هم أنفسهم، أقحمنا في نقاش تفاعلي قوي (خارج وقت الدراسة) تضمن العديد من المواضيع، على رأسها تشخيص مستويي الانحراف والجريمة بفضاءاتهم السكنية، نقاش أثمر العديد من المعطيات، من بينها امتلاكهم لمناعة قوية تقيهم الإقدام على المرور للفعل الإجرامي والجانح. مناعة لم يتم تكوينها بالشكل الهين حسب تصريحهم وإنما اعترضتها صعوبات جمة، كانت المسؤولية فيها على عاتق الآباء الذين تكبدوا عناء تربيتهم وتنشئتهم تنشئة اجتماعية سليمة، أقل ما يمكن أن نقول عنها أنها صارمة حسب تعبيرهم. هذه الصرامة تتجلى في المستوى العالي من المراقبة الوالدية والضبط الاجتماعي، والذي لا يسمح فيه لأبنائهم بمخالطة أبناء الحي مهما كانت طبيعة العلاقة الاجتماعية التي تربطهم بهم (جيران، زملاء، أقارب...) ومهما كانت الظروف. لكن بالمقابل يكون التفكير في بدائل تعود عليهم بالنفع؛ كالقيام بالساعات الإضافية من أجل مراجعة دروسهم، الانخراط في بعض النوادي الرياضية لمن تسعفه ظروفه المادية لذلك، أو البقاء تحت أعين الآباء من خلال

وجودهم شبه اليومي خارج وقت الدراسة معهم في أماكن عملهم (بقالة[8]، تجارة، صناعة الحلوى والمعجنات[9]، مزاولة بعض الحرف اليدوية....)، أو في مغادرة الحي في اتجاه حي آخر أقل وصما في زيارات متكررة للأهل والأقارب[10]. من هنا يتضح أن لعاملي المراقبة والضبط الاجتماعي بشقيه الاحتمالي والممكن والمصحوبين طبعا بمستوى عالٍ من وعي الآباء، دورا مهما في تشكيل مناعة ضد السلوكات المنحرفة و الجانحة.

فئة كبار السن والشيوخ رغم تمثيليتها الضعيفة جدا، إلا أنها ساهمت في تقريبنا من واقع الظاهرة المدروسة بهذه الأحياء استنادا إلى انطباعاتها الشخصية المبنية على ثقافة المجتمع وتجارب الواقع المعاش التي أثرت به النقاش، وهذا راجع لموقعها من داخل العلاقات الاجتماعية المنظمة بهذه الأحياء؛ كالقرابة الدموية (بصفتهم آباء، أمهات، إخوان، أعمام، أخوال.....) وعلاقات الجوار، فمن خلال ملاحظاتنا وتفاعلنا مع أفراد عينة الدراسة، اتضح أن هذه الفئة من المجتمع نادرا ما تكون لها علاقة بالظاهرة الانحرافية في الوقت الحالي، خصوصا بعد بلوغهم سن الستين فما فوق، الشيء الذي يؤكد ما جاءت به الوثيقة التي نشرها **أدولف كيوتليت** عام 1831 والمعنونة ب "البحث عن الميل للجريمة في العصور المختلفة"، والتي أظهرت أن العلاقة بين العمر والجريمة تتفق مع القانون العام التالي: «الميل إلى الجريمة يبلغ ذروته في مرحلة البلوغ المبكر ثم يتناقص تدريجيا مع النضج ». لاختبار مدى صحة هذا القانون على المستوى المحلي، طلبنا من أفراد العينة إخبارنا حول ما يعرفونه عن ماضي آبائهم ذا الصلة بموضوع الانحراف والجريمة، وهذا ما تأتى لنا فعلا بتصريحهم أن البعض منهم قد مارسوا سلوكات من هذا النوع أيام شبابهم، خصوصا لما كانوا من قاطني سكن الصفيح. سلوكات تنحصر جلها في تناول وبيع المخدرات والكحول، السرقة، الضرب والجرح والعنف ضد الزوجة. اليوم، حسب تصريح بعض أفراد العينة، هؤلاء الآباء قاموا بقطيعة مع تلك السلوكات نظرا إلى مستوى المسؤولية التي أصبحت على عاتقهم كأزواج، آباء وأصهار. وهو ما يترجم نوعا من النضج الذي وصلوا إليه والذي من المفترض أن يكونوا قدوة لخلفهم (طور النضج الحقيقي).

صحيح أن القانون الذي تحدث عنه "كيوتليت" يتوافق إلى حد ما مع المسار الإجرامي والانحرافي للفرد من داخل هذه الأحياء موضوع الدراسة، لكن في مقابل ذلك فهذا لا يعني أن هناك غيابا كليا للجريمة في صفوف كبار السن (ما بين الستين سنة فما فوق) خصوصا على مستوى حيي برج مولاي عمر وعين الشبيك، بل على العكس من ذلك، لها حضور وإن كان خافتا على العموم. من خلال ملاحظاتنا المباشرة أثناء زياراتنا لميدان الدراسة، سجلنا اشتغال هذه

8 - *"أغلب الوقت ديالي تـنْقْضيه مع الوالد في الخدمة "* (تلميذ أولى بكالوريا خيار فرنسية، 16 سنة، يقطن بعين الشبيك).

9 - *"تـنْـمْشِي نْخدم مرة مرة باش نْـعـاون الوالدة ديالي اللي يدها بوحدها و الوالد الله يرحمه"* (تلميذة جذع مشترك علمي، 15 سنة، تقطن ببرج مولاي عمر).

10 - *"الوقت اللي تيكون عندي خاوي تنمشي لدار* جدتي *فحي الزيتون عند الأخوال وتنخرج معهم"* (تلميذة أولى بكالوريا خيار فرنسية، 16 سنة، تقطن ببرج مولاي عمر).

الفئة من المجتمع في مجال التعاطي وترويج المخدرات(بزنازة) وبيع الكحول "الشراب"(كرابة)، والعمل الجنسي بالنسبة للنساء خصوصا "الوساطة". إن استمرار هذه الفئة الكبيرة السن في مجال الانحراف والجريمة يمكن تفسيره من جهة "بالإدمان" حيث لم يعودوا قادرين على التخلي عنها، خصوصا مع غياب مراكز لمعالجة الإدمان على مستوى المدينة قد يعقد من الوضع شيئا ما، الأمر الذي أكده لنا أحد المبحوثين[11] من خلال سؤالنا له عن المرافق التي هم في حاجة إليها، فذكر من بينها غياب مركز لعلاج الإدمان[12]. ومن جهة ثانية هناك غياب الرغبة في القطع مع هذه السلوكات لما تدره من أرباح طائلة[13] على حد تعبير المبحوث رقم 36[14] في وقت تعرف فيه ظاهرة البطالة مستويات قياسية.

خاتمة

حاولنا في إطار هذه الدراسة الكشف عن مدى مساهمة متغير السن باعتباره واحد من الخصائص الديموغرافية الرئيسية في تفسير السلوكات المنحرفة والجانحة، وقد تم ذلك بالاستناد إلى مجموعة من الأبحاث النظرية والميدانية التي أشارت إلى أهمية هذا المتغير في تحليل وفهم الظاهرة الإجرامية.

ولتفسير طبيعة العلاقة الارتباطية بين متغير السن وبين بعض السلوكات المنحرفة والجانحة، أسفرت النتائج على أن فئة الشباب هي الفئة العمرية المهيمنة في مجال الدراسة، وأن طبيعة هذه السلوكات تتدرج تبعا لكل طور من الأطوار المشكلة لهذه الفئة؛ حيث أنه كلما اتجهنا إلى فترة المراهقة والمرحلة التي تليها (من 18 سنة إلى 29 سنة) تبرز بقوة ممارسة السلوكات العنيفة التي تنفذ بواسطة القوة العضلية، وهذا ما تفترضه الجرائم المتعلقة بالسرقة بأنواعها، وجرائم التهديد التي تحتاج إلى القوة البدنية والعنف الجسدي، بالإضافة إلى عملية توزيع المخدرات والكحول من داخل تنظيمات تعرف منافسة شرسة بين العصابات التي تكون على استعداد في كل لحظة للشجار أو للفرار والاختباء، في حين تبدأ هذه النوعية من الجرائم في التضاؤل موازاة مع

11- المبحوث رقم 6: ذكر، 22 سنة، مستوى تعليمي ابتدائي، منقطع عن الدراسة، يقطن في شقة هو وأسرته المتكونة من 12 فردا (والديه ،إخوته وأقاربه) بمنزل مشترك مع الجيران بعدما قامت أسرته بمعية أسرة أخرى ببنائه والذي كان عبارة عن مسكن صفيحي بشارع السكة ببرج مولاي عمر، مساحته ستون مترا مربعا (استفادت من سياسة إعادة الهيكلة)، أبوه عاطل عن العمل، وأمه ربة بيت، يشتغل مياوما، يتناول ويتاجر في المخدرات، سبق وأن دخل السجن أكثر من مرة.

12 - منذ مدة طويلة و مدينة مكناس في حاجة إلى هذا المركز ، غياب هذا الأخير يدفع العديد من الأسر للتنقل إلى مدن أخرى كالرباط مثلا لعلاج أبنائها، بعدما أصبحوا غير قادرين على القطع مع تناول المخدرات الصلبة والسائلة (وصلوا حالة إدمان). المركز الذي لم يرى النور إلا مؤخرا سنة 2019 تقريبا.

13 - ***" تيْضْوْرُوا الصَّـرْفْ الصْـحِيح"*** بلغة المبحوث.

14- المبحوث رقم 36: السن 16 سنة، ذكر، مستواه الدراسي ثانوي تأهيلي، يقطن ببرج مولاي عمر وبالضبط حي الحميديين، يقطن مع والديه وثلاث إخوة (ذكرين وأنثى)، في مسكن مساحته خمسة وسبعون مترا مربعا، مكون من أربعة طوابق، يقطنون في اثنين ويكترون اثنين، تمت إعادة بنائه بعدما كان صفيحيا (استفادت عائلته من سياسة إعادة الهيكلة)، يشتغل أبوه سائق نقل مدرسي وأمه خياطة، ويشتغل هو موسميا في العطل، يتعاطى لجميع أنواع الانحراف والجنوح (المخدرات، السرقة، الضرب والجرح..)، سبق وأن تم القبض عليه من طرف رجال الشرطة، لم يسبق له أن دخل المؤسسة السجنية أو الإصلاحية.

ارتفاع عمر الإنسان لتحل محلها أنواع أخرى مثل التعاطي للمخدرات تجارة واستهلاكا، وجرائم السرقة، وخيانة الأمانة، والنصب، والاعتداء على الشرف.

وفي الأخير يبقى من المهم إجراء دراسات تتعلق بجرائم الشيوخ (ما بعد 60 سنة)، لتفسير مدى ارتباط السن المتقدم بالجريمة خاصة إذا ما تم ربطها بجرائم الأغنياء (الياقات البيض)، أو الجرائم المتعلقة بالتعاملات المالية والجرائم المنظمة وكذا الجرائم العابرة للقارات، وهو ليس بالأمر الهين، لأن المجرم هنا يجب أن يكون له مسار إجرامي طويل وخبرة مهمة في هذا المجال، وله نفوذ وقدرة على خلق شبكة واسعة من العلاقات داخل و خارج البلاد.

قائمة المراجع:

1 الوالي عبد الغفور (2013)، السكن بالمجال الحضري وعلاقته بجنوح الأحداث مدينته مكناس نموذجا، رسالة الماستر، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس الرباط.

2 عبد الستار فوزية (1972)، مبادئ علم الإجرام و العقاب، دار النهضة العربية.

3 أحداف محمد (2017)، علم الإجرام النظريات العلمية، والسلوك الإجرامي، مطبعة وراقة سجلماسة، الطبعة الثالثة.

4 كاره مصطفى عبد المجيد (1985)، مقدمة فى الانحراف الاجتماعي، معهد الانماء العربي،الطبعة1.

5 موقع المندوبية السامية للتخطيط (https://www.hcp.ma/)، إحصاء سنة 2014.

6 Faget Jacques (2007), Sociologie de la délinquance et de la justice pénale, 2ème Ed, ères, France.

7 Field Andy (2009), Discovering Statistics Using SPSS, Third edition, Sage.

8 Foot D.K (1996), Entre le Boom et l'Écho: Comment mettre à profit la réalité démographique, Montréal: Boréal. Cité in :Indicateurs de vulnérabilité associés à la sécurité d'un territoire.

9 Kohlberg Lawrence (1981), Essays on moral development: The philosophy of moral development. Moral stages and the idea of justice, San Francisco: Harper and Row Publishers.

10 Sampson R.J, and Lauritsen J.L (1994), «Violent victimization and offending: Individual- situational-, and community-level risk factors », dans A.J. Reiss et J.A. Roth (sous la dir.), Understanding and Preventing Violence, Washington, National Academy Press.

11 Pratt T.C. and Cullen F.T (2005) « Assessing macro-level predictors and theories of crime: A Meta analysis», Crime and Justice. A Review of Research, vol. 32.